

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نايف إبراهيم

وعضوية القضاة السادة

جميل المحادين، فهد المشاقبة، ناجي الزعبي، عادل الشواورة

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٣/٣٢٧٣

تعيين مرجع

المستدعي: حسن علي ضيف الله خزعلي.

بتاريخ ٢٠١٣/٩/٩ تقدم المستدعي بهذا الطلب طالباً فيه تعيين المرجع المختص مبدئياً
الأسباب التالية:

١- أصدرت محكمة استئناف إربد قرارها رقم ٢٠١٣/٩٣٨٩ بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٨ في
القضية الصلحية الحقوقية رقم ٢٠١٢/٣٢١ والتي موضوعها تقدير بدل أجر المثل بعدم
اختصاصها للنظر في هذه الدعوى وإحالة الدعوى إلى محكمة البداية بصفتها
الاستئنافية.

٢- تم قيد الدعوى الصلحية رقم ٢٠١٢/٣٢١ لدى محكمة البداية بصفتها الاستئنافية تحت
الرقم ٢٠١٣/٣٣٤٧ وبتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٥ أصدرت قرارها القاضي بعدم اختصاصها
للنظر بهذه الدعوى.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المستدعي ضدّهما:

١- محمد سليم إبراهيم بيضون.

٢- جعفر سليم إبراهيم بيضون.

أقاما الدعوى الصلحية الحقوقية رقم ٢٠١٢/٣٢١ لدى محكمة صلح حقوق الرمثا بمواجهة المستدعي حسن علي ضيف الله خزعلي موضوعها المطالبة بأجر المثل للعقار المقام على قطعة الأرض رقم (٥٦) حوض (٢٣) البلد من أراضي الرمثا وذلك بما يتناسب وقانون المالكين والمستأجرين.

بتاريخ ٢٠١٣/٥/٣٠ أصدرت محكمة صلح حقوق الرمثا قرارها رقم ٢٠١٢/٣٢١ قضت فيه اعتبار الأجر المسمى في العقد مبلغ (١٨٠٠) دينار سنوياً وتضمن المدعى عليه الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٥٠) ديناراً أتعاب محاماة.

لم يرتض المستدعي بالحكم فطعن فيه لدى محكمة استئناف إربد والتي أصدرت بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٨ قرارها رقم ٢٠١٣/٩٣٨٩ المتضمن إحالة الأوراق إلى محكمة بداية حقوق إربد بصفتها الاستئنافية.

نظرت محكمة بداية حقوق إربد بصفتها الاستئنافية الدعوى وأصدرت بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٥ قرارها رقم ٢٠١٣/٣٣٤٧ المتضمن عدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى.

تقدم المستدعي باستدعاء لمحكمتنا والذي سجل تحت الرقم ٢٠١٣/٣٢٧٣ لتعيين المحكمة المختصة في النظر في الطعن الاستئنافية المائل.

وفي ذلك نجد إن موضوع هذا الطلب والمقدم لمحكمتنا يندرج تحت نطاق النزاع السلبي بين محكمة استئناف حقوق إربد ومحكمة بداية حقوق إربد بصفتها الاستئنافية حول عدم اختصاصهما للنظر في الطعن الاستئنافية في القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق الرمثا مما يجعل محكمتنا هي صاحبة الاختصاص والسلحية في تعيين المرجع المختص في الفصل في الطعن في القرار المذكور سنداً إلى المادة (٣٥) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

وحيث إنه ومن خلال الرجوع إلى أحكام المادة (٣/١٠) من قانون محاكم الصلح والتي نصت على أنه:

١- تستأنف إلى محكمة البداية الأحكام الصلحية الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألف دينار والقرارات الصادرة عن قاضي الأمور المستعجلة في الدعاوى الصلحية الحقوقية.

٢- تستأنف الأحكام الصلحية الحقوقية الأخرى إلى محكمة الاستئناف.

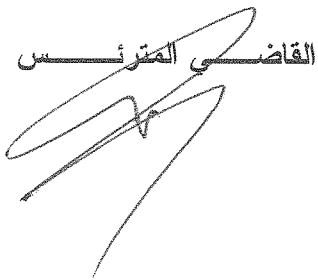
وحيث إن القرار محل الطعن قد صدر في دعوى موضوعية فيها مساس بأصل الحق وبعد تدقيق ووزن البينة ولم يصدر بناءً على ظاهر البينة كما هو الحال في القرار الذي يصدر عن الأمور المستعجلة الأمر الذي يجعل المرجع الاستئنافي الذي يطعن أمامه يتحدد بقيمة الدعوى.

وحيث إن قيمة هذه الدعوى قد تحدد بالمبلغ الوارد بتقرير الخبرة الذي تم اعتماده والذي تجاوز مبلغ الألف دينار فإن هذا الاستئناف يدخل ضمن اختصاص محكمة الاستئناف.

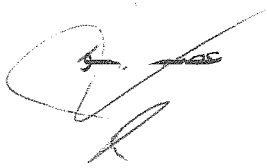
لذلك نقرر اعتبار محكمة استئناف حقوق إربد هي المحكمة المختصة برؤية هذا الاستئناف والفصل في موضوعه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ٨ صفر سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١١/١٢/٢٠١٣ م.

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



م رئيس الديوان

دقق/ع م

